

الدولة اليهودية... مرة أخرى

يحذر الكاتب من مخاطر الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، لأن من شأن هذا الشرط الإسرائيلي المرفوع في وجه الفلسطينيين أن يؤثر في الوضع القانوني للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي هذه المقالة يفكك الكاتب هذا الشرط، ويحاول أن يكتشف الأهداف التي يسعى اليمين الإسرائيلي لبلوغها، ويعتقد أن فكرة "يهودية الدولة" ليست أمراً طارئاً، وإنما هي موجودة في صلب العقيدة الصهيونية، ومنصوص عليها في وثيقة قيام إسرائيل. ولم تكن إسرائيل، حين قيامها في سنة 1948، بحاجة إلى قوانين لترسيخ يهوديتها، لكن، عندما بدأ الفلسطينيون العرب داخل الخط الأخضر يؤكدون وجودهم وهويتهم بعد انزياح طغيان الحكم العسكري عنهم، وجدت الدولة الإسرائيلية نفسها أمام طارئ غير متوقع، واتجهت، رويداً رويداً، إلى إعادة تعريف نفسها، داخل النصوص القانونية، كدولة يهودية. ويرى الكاتب أن التشديد على فكرة "يهودية الدولة" هو مانع أساسي لتطور فكرة "دولة المواطنين".

واقترحات ترمي إلى تثبيت يهودية الدولة عبر القانون، ويتم ذلك عبر تعديلات عديدة على قانون المواطنة تلزم من يسعى للحصول على المواطنة أداء القسم لإسرائيل يهودية وديمقراطية، علاوة على القوانين التي تحدّ من إمكان جمع شمل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع زوجاتهم/أزواجهن من الضفة وقطاع غزة، وقوانين أخرى تحظر، أو تحد من حق الفلسطينيين في الاحتفال بذكرى النكبة، وما إلى ذلك.

فما الذي يحدث هنا إذا؟

على مستوى العمل الحزبي والسياسة الداخلية الإسرائيلية، يمكن القول إن نتنهاو يريد في تحويل الأنظار عن موضوعات خلافية داخل المجتمع الإسرائيلي، مثل الاستيطان، والقدس، إلى موضوعات ليست خلافية، مثل الدولة اليهودية. ونتنهاو يعلم أن المفاوضات ربما تفشل، لكنه يفضل أن تفشل على صخرة الدولة اليهودية، لعلمه أنه إذ يطرح هذا الموقف فإنه يمثل الأغلبية المطلقة لليهود في إسرائيل. وفي حال فشل المفاوضات لهذا السبب، فإن أحداً داخل إسرائيل لن يأتي إليه بادعاءات من أي نوع كان، وسيقول عندها لليهود الإسرائيلييين: لقد فشلت المفاوضات لأن الشعب الفلسطيني لا يرغب في الاعتراف بالدولة اليهودية. بكلمات أخرى، إن فشل المفاوضات لا يعود إلى أنني، أنا نتنهاو، أنتمي إلى معسكر اليمين، وإنما لأنني صهيوني، لا غير، ذلك بأن مطلب الدولة

لم تطلب إسرائيل في مفاوضاتها مع مصر والأردن الاعتراف بها كدولة يهودية، وتم صوغ، ثم توقيع اتفاقي السلام مع هاتين الدولتين من دون أي إشارة إلى هذا الاعتراف. وكما يذكر المفاوضات الفلسطينيون فإن مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، أو كدولة لليهود، مع الفارق بين الاثنين، لم يوضع على طاولة المحادثات، لا في مدريد، ولا في أوسلو، ولا حتى في مفاوضات طابا في سنة 2000. لقد "رشح" هذا الطلب وعرضته حكومة أولمرت أول مرة في الأعوام الأخيرة في إبان مؤتمر أنابوليس في سنة 2007، عندما جرى تداول هذه القضية كجزء من الحل النهائي.

إلا إن الحكومة الحالية حولت هذا الطلب إلى طلب رئيسي في المفاوضات، وفي بعض الأحيان تم عرضه كشرط مسبق للدخول في المفاوضات أصلاً، وبالتالي، فإننا نشهد في الآونة الأخيرة تصعيداً واضحاً في حدة طرح هذا الطلب على المفاوضات الفلسطيني. بيد أن ارتفاع منسوب الكلام على الدولة اليهودية ويهودية الدولة غير محصور ضمن إطار شروط التفاوض مع منظمة التحرير كجزء من حل إقليمي، وإنما، أساساً، من خلال سلسلة من مشاريع القوانين التي تبنت الحكومة بعضها، بينما لا يزال بعضها الآخر في طور التشريع داخل الكنيست الإسرائيلي. تشهد إسرائيل في الأعوام الأخيرة مشاريع

اليهودية هو صلب الصهيونية. ومن الواضح أن الوضع سيكون مختلفاً إذا ما دخلت المفاوضات في أزمة، أو انهارت تماماً بسبب عدم تجميد الاستيطان، لأن نتنها هو أنذاك، سيجد من يلومه في الداخل والخارج أيضاً، على افتراض أنه لو وافقت إسرائيل على وقف الاستيطان لكان من الممكن التقدم في المفاوضات والوصول إلى اتفاقية سلام. وفقاً لهذا التحليل فإن مطلب الاعتراف بيهودية الدولة، أو بدولة اليهود، هو اعتبار تكتيكي بل حزبي أساساً، وطريقة يختار نتنها بموجبها أن يفجر المفاوضات بشأن موضوع غير خلافي داخل المجتمع الإسرائيلي، ضامناً لنفسه بذلك، موقفاً، ليس بصفته رئيساً لمعسكر اليمين فحسب، بل رئيساً وقائداً للمجتمع الإسرائيلي برمته أيضاً. وإذا كان موضوع إعادة المستوطنين اليهود من الخليل وكريات أربع إلى داخل إسرائيل هو موضوع خلافي، فإن معارضة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل هو محط إجماع قومي.

وفي اعتقادي، فإن هذا التحليل يبقى عاجزاً عن تفسير حدة اللهجة والخطاب الإسرائيليين بصورة عامة، بشأن الدولة اليهودية. فكما ذكرت، كان أولمرت في أنابوليس، وليس نتنها، هو أول من وضع شرط الاعتراف بالدولة اليهودية، مع الفارق الكبير في أن الأول لم يضع ذلك شرطاً مسبقاً، وإنما كأحد شروط أو بنود الحل النهائي. وبناء عليه، يمكن القول إن هناك ضرورة أكثر عمقاً، تستحضر وتستدعي خطاب الدولة اليهودية. وسأحاول، فيما يلي، أن أستجلي هذه الدينامية الداخلية وآفاق تطورها.

لقد ولدت إسرائيل كدولة يهودية وكدولة لليهود. أقامها اليهود، وهي أقيمت من أجلهم. هذا ما تقره وثيقة إعلان دولة إسرائيل، الوثيقة التي لم يكن هناك حاجة إلى تحويلها إلى تشريع قانوني رسمي. لقد ولدت إسرائيل كدولة يهودية أو كدولة لليهود، ولهذا الأمر دالتان: الأولى، أنها ليست دولة مواطنها، أي أنها ليست دولة للفلسطينيين في داخلها؛ الثانية، إن الدولة هي دولة من هم خارجها، أي جميع يهود العالم، إذ يستطيع كل يهودي في العالم أن يهاجر إلى إسرائيل، ويصبح مواطناً فيها بين ليلة وضحاها.

هذا يعني أن الدولة غير مؤتمنة أولاً وأساساً على مصالح مواطنيها - عرباً ويهوداً - وإنما على مصالح الشعب اليهودي أينما يكن. وبالتالي، فإن المواطنة الإسرائيلية ولدت مشوهة، إذ إن السؤال

الأساسي ليس إذا كنت مواطناً إسرائيلياً أم لا، وإنما إذا كنت يهودياً أم لا. فالدولة تشتق واجباتها الأخلاقية والسياسية من هذه الحقيقة أولاً وقبل أي شيء. علاوة على ذلك، فإن قيام الدولة لم يشكل نهاية المشروع الصهيوني، وإنما محطة في مشروع هدفه جمع شتات اليهود، وحل المشكلة اليهودية في العالم أجمع، لا مشكلة اليهود في فلسطين تحديداً. وبالتالي، فإن إقامة الدولة ما هي إلا حلقة في مشروع طويل الأمد. إذا، الدولة هي وسيلة لخدمة المشروع الصهيوني الذي هو أشبه بثورة مستمرة تهدف، أولاً، إلى جمع يهود العالم في فلسطين من ناحية، وثانياً، إلى إجراء تحوّل جذري في شخصية اليهودي وفي تاريخ هذا الشعب من ناحية أخرى. وهكذا، فليست الدولة إلا مؤسسة تخضع لمنطق الثورة الصهيونية المستمرة، وما هي إلا أداة، وعلى الأداة أن تخضع للهدف النهائي.

لقد شكل بقاء 150.000 فلسطيني داخل إسرائيل في إثر حرب 1948 نوعاً من الأعجوبة التاريخية لكلا الطرفين، الطرف العربي الباقي في وطنه، والطرف اليهودي. وقد اعتبر الطرف العربي هذا الأمر أعجوبة قياساً بـ 800.000 لاجئ فلسطيني خسروا بين ليلة وضحاها، ومن دون أي سابق إنذار، بيوتهم وأرضهم ووطنهم، وبالتالي، شعر هؤلاء الذين بقوا في وطنهم بأن الله أسعفهم، وبأن الحظ حالفهم، ويكفينا أننا بقينا في وطننا. وبالإضافة إلى ذلك، شكل هذا الأمر أعجوبة أيضاً بالنسبة إلى الأغلبية اليهودية، علماً بأن قرار التقسيم نفسه، الذي هللت له القيادة الصهيونية (من دون أن تكون راغبة في تطبيقه حرفياً) كان يقضي بأن يكون داخل حدود الدولة اليهودية نفسها ما لا يقل

عن 600.000 فلسطيني (في مقابل نحو 650.000 يهودي). وبالتالي، عندما وجدت إسرائيل نفسها مع انتهاء المعارك في سنة 1948 دولة تزيد مساحتها على تلك التي أقرها لها قرار التقسيم، ومع ربع السكان الفلسطينيين داخلها، احتفلت بهذا "الإنجاز" لأنه فاق أي سيناريو إيجابي كان يحلم به مؤسسو الدولة. ولذلك، فإن منح الفلسطينيين الباقيين في وطنهم المواطنة الإسرائيلية شكل نوعاً من "الهدنة"، أو الحل الوسط الذي قبله الطرفان، وكان كل منهما راضياً عنه لأسبابه الخاصة: الفلسطينيون

راضون لأنه على الأقل يضمن لهم البقاء على أرضهم، واليهود يقبلونه باعتبارهم اضطروا إلى منح عدد ضئيل من الفلسطينيين فقط المواطنة من دون غيرهم. وفي الحقيقة لم يكن أي من الطرفين

"سعيداً" بهذا الزواج القسري: فالدولة الإسرائيلية والموطنة الإسرائيلية فرضنا على الفلسطينيين، في حين فرض الفلسطينيون على الدولة الإسرائيلية. وفي كلتا الحالتين، لم يأخذ أي طرف هذه المواطنة على محمل الجد: فالفلسطينيون لم يعتبروا الدولة دولتهم، ولم يأخذوا المواطنة بجدية، والدولة من طرفها لم تعتبرهم مواطنيها بحق وحقيقة، ولم تترَ لزاماً عليها أن تهتم بأمرهم. وأعتقد أن كلا الطرفين كان مرتاحاً إلى هذه المعادلة في تلك الأيام التي عاش فيها الفلسطينيون على هامش الدولة تماماً من دون أن يكونوا جزءاً منها.

كانت إسرائيل في الخمسينيات والستينيات حتى أواخر السبعينيات، استمراراً لحركة الاستيطان ووارثة مؤسساته كافة. فالوجود العربي الفلسطيني لم يشكل حالة "نشاز" جديد داخل المجتمع الإسرائيلي تفرض عليه "مفهمة" نفسه وتعريف الدولة. لقد تم فرض الحكم العسكري على العرب في الداخل، فعاثوا ضمن منظومة قانونية منفصلة كأنهم خارج حدود الدولة، ولم يشكلوا تحدياً نظرياً قانونياً أو مفهوماً لها. وقد تركز العرب في مناطق محددة جغرافياً، ولم يكن لهم حضور واضح وبارز في الدولة الجديدة، أضف إلى ذلك التحديدات والتقييدات لحركتهم. كما أن المجتمع الفلسطيني في الداخل كان مجتمعاً مهتماً، فقد نخبه الثقافية والفكرية والقانونية، ورضي بالبقاء في وطنه على ألا يعكر تماماً "صفاء" مشروع الدولة الجديدة. كانت إسرائيل العقود الأولى أقرب إلى الثورة منها إلى الدولة: لا دستور للدولة؛ حدودها غير معروفة وغير معترف بها، وما هي إلا تعبير عن موازين قوى حربية؛ مواطنوها المنتظرون لا يزالون خارج حدودها ويجب استحضارهم، بينما مواطنوها الفعليون – العرب – ليسوا مواطنيها تماماً؛ أغلبية الأراضي داخل الدولة لا تزال ذات ملكية فلسطينية ويجب الاستيلاء عليها. ولذا كانت إسرائيل العقود الأولى كأنها استمرار للمشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض، واستيعاب الهجرة اليهودية، وكان ولاء الدولة مكرساً لهذه المشاريع لا لمواطنيها. في تلك الأوضاع لم يكن هناك أي معنى للحديث عن المساواة بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل: كان هناك منتصر وخاسر، شعب يخسر وطناً وشعب يلد وطناً؛ شعب ينهي حالة اللجوء وشعب يتحول إلى لاجئ، فما معنى المساواة في أوضاع كهذه؟ لا معنى للمساواة في ظل صراع محصلته

صفر. لنعط مثلاً لذلك كي نوضح صورة الوضع في مستهل الخمسينيات: لقد بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تشجيع المواطنين اليهود على السكن في المستعمرات المتاخمة للحدود، كي تمنع "المتسللين" الفلسطينيين من العودة إلى قراهم المهجرة، وفي سبيل ذلك مكنت الناس من أخذ القروض وقدمت تسهيلات ضريبية. ماذا تعني المساواة للعرب في هذه الحال؟ أن يطالبوا بإقامة مستوطنات لهم من النوع نفسه مع إعفاءات ضريبية؟ لنأخذ مثلاً آخر هو المحفزات التي وفرتها الدولة لتشجيع المستوطنين الجدد على الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين اللاجئين. بماذا سيطلب الفلسطينيون في المقابل؟ موضوع آخر هو مصادرة الأراضي. لقد استقبلت إسرائيل في الأعوام الأولى لتأسيسها مئات الآلاف من اليهود الشرقيين، وكان من الواضح – إذا قبلنا منطق الهجرة – أن هناك ضرورة لبناء مساكن لهؤلاء علماء بأن أراضي البناء، في معظمها، كانت بأيدي فلسطينية. ولم توجد حاجة مماثلة لدى الفلسطينيين آنذاك. فقد كان هناك فائض سكاني يهودي ونقص في الأراضي، بينما انعكس الوضع لدى الفلسطينيين. مثال آخر هو تلك القوانين التي تتعلق بتقديم قروض ومنح وهبات إلى جميع أولئك الذين شاركوا في المجهود الحربي من أجل إقامة الدولة. من الواضح أن المستفيد الوحيد من هذه القوانين هو الجنود اليهود وغيرهم ممن بذلوا جهداً في ذلك. كيف يستطيع الفلسطيني أن يصوغ مطلب المساواة بهذا الصدد؟ هل يطالب، مثلاً، بأن تقدم التسهيلات والمعونات الاقتصادية والضريبية إلى أولئك الفلسطينيين الذين شاركوا في المجهود الحربي ضد إقامة الدولة؟ في هذه الأوضاع فإن خطابي المواطنة والمساواة، مثلولان ومشوّهان ولا معنى لهما أصلاً، إذ لا توجد أرضية مشتركة ولا أي مرتكز مشترك يمكن الانطلاق منهما للحديث عن حقوق متساوية، كما لا وجود لمنطقة وسطى تمهد الأرضية للحديث عن المواطنة. على مدى عقود لم تكن إسرائيل بحاجة إلى تشريعات واضحة تضمن يهوديتها، فيهودية الدولة كانت أمراً مفروغاً منه، وهي حقيقة جغرافية وطبيعية وتاريخية. كذلك لم يكن هناك حاجة إلى إقرار قوانين تمييزية صارخة، وقليلاً ما يمكن العثور في إسرائيل على قوانين تمييزية صارخة تكرر التفوق اليهودي، والسبب في ذلك يعود إلى كون يهودية الدولة حاضرة في كل شيء، وفي كل

مكان، ومختبئة وراء كل نص، من دون الحاجة إلى أن تقصح عن نفسها. ف "الماكينة" بأكملها تقوم على هذه الفرضية، والدولة بمجملها تقوم على خدمة هذا المشروع، وهو الحقيقة السرمدية، تلك الحقيقة التي تنظم المشروع، من دون الحاجة إلى الإفصاح عنها قانونياً يوماً بعد يوم.

لم يكن التمييز داخل النص، وإنما في فكر واضع النص، ولا حاجة إلى الإفصاح عنه، إذ من الممكن إخفاؤه داخل النص. التمييز جارٍ قبل النص وبعده، من خلال تطبيقه. وهناك العشرات من القوانين التي لا تميز صراحة ضد العربي ولا تذكر كلمة العربي أو اليهودي، لكنها تمنح امتيازات لا يحظى بها غير اليهود أو جزء منهم (كأن تكون ناجياً من المحرقة، أو خادماً في سلك الجيش، أو من مزارعي الأفوكادو، أو من سكان المناطق الحدودية، أو من سكان بلدات التطوير...). لقد عاش العرب واليهود في واقع جغرافي واقتصادي مختلف أشد الاختلاف، كأنهم مجموعتان سكانيّتان تعيشان في دولتين مختلفتين، ولذلك لم يكن هناك حاجة واضحة إلى التمييز باعتبار أن لكل مجموعة حاجاتها المحددة، فجاز تبرير كل قانون بمفرده على أنه يلبي حاجات عينية لمجموعة معينة دون غيرها داخل الشعب اليهودي ليس لكونها يهودية، وإنما لحاجاتها العينية الخاصة بها.

في المحصلة، لم يكن لدى إسرائيل حاجة إلى نظام أبارتهايد، فقد وفرت على نفسها هذا النظام بطريقتين: الأولى، عبر طرد قسم كبير من الفلسطينيين، ومع إقصاء الفلسطينيين جسدياً تبطل الحاجة إلى إقصائه من صلب النص، فالتمييز هو علامة على الوجود، لكن حين يختفي الوجود الفلسطيني تُلغى الحاجة إلى إقصائه قانونياً وإلى التمييز ضده؛ الثانية، وهي مهمة لكل ما يتعلق بالفلسطينيين الذين بقوا داخل إسرائيل، إذ إنها تقوم على سن تشريعات تخاطب متطلبات معينة لفئات محددة داخل الشعب اليهودي، من دون سنّ تشريعات تفصل بين اليهود والعرب مباشرة. وقد سهّل الاختلاف المعيشي بين العرب واليهود، جغرافياً وتاريخياً ودينيّاً، هذه المهمة على حكومات إسرائيل، ولم يكن هناك حاجة إلى فصلهم بعضهم عن بعض قانونياً لأنه لا يوجد ما يجمعهم أصلاً. وبهذه الطريقة ولهذا السبب اختفت الدولة اليهودية من معظم الوثائق القانونية أربعة عقود أو أكثر، ليس لأنها لم تكن حاضرة، وإنما لأن حضورها كان من البديهيات، ولأنه كان ظاهرة تاريخية وجغرافية

وطبيعية، ولذا، لم يكن هناك حاجة إلى تدوين حضورها في أي وثيقة قانونية، ذلك بأن يهودية الدولة كانت قبل القانون وبعده، واليد الخفية التي تدبر الدولة ليست بحاجة إلى الكشف عن وجهها، أو إعلان حضورها بشكل مباشر.

عندما واجهت المؤسسة الإسرائيلية التحدي الأول لليهودية الدولة في سنة 1965 من خلال "حركة الأرض"، فوجئ النظام القانوني الإسرائيلي برمته بعدم وجود أي نص قانوني يمنح أي هيئة أو مؤسسة، بما فيها المحكمة العليا، صلاحية منع أي حزب سياسي من المشاركة في انتخابات الكنيست إذا كان لا يعترف بإسرائيل دولة يهودية، وإذا كان يتحدى طبيعتها. لقد احتاجت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى نظريات وادعاءات قانونية مبنية على نظريات القانون الطبيعي – وليس الوضعي – لتبرر قرارها بمنع الحزب من خوض الانتخابات وحظره. إن غياب نص قانوني يمنح المحكمة صلاحية كهذه، لم ينبع من خلاف بشأن تعريف إسرائيل كدولة يهودية وكدولة اليهود، وإنما على العكس من ذلك تماماً، لم يفتن أحد إلى ضرورة وضع نص قانوني واضح يلزم الأحزاب المشاركة في الانتخابات بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، لأن هذه الحقيقة تشكل بديهية مفروغاً منها. بيد أن شيئاً ما حدث خلال الخمسينيات والتسعينيات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى تعريف إسرائيل داخل النص القانوني باعتبارها دولة يهودية. وسأعرض فيما يلي هذه التطورات باختصار شديد:

أولاً: انتخابات الكنيست في سنة 1977
والانقلاب في السلطة، إذ خسر حزب مباي السلطة لأول مرة، وحلّ محله حزب الليكود. وكان مصوتو الليكود، في معظمهم، من اليهود الشرقيين الذين قدموا من الدول العربية خلال الخمسينيات، أي أنهم لا ينتمون إلى جيل مؤسسي الدولة. وكان لهذا التغيير مدلولات عديدة، أهمها حدوث انقطاع بين حالة اليبشوف⁽¹⁾ والدولة. فالدولة الإسرائيلية ليست استمراراً لليشوف اليهودي، ومن يقرر تركيبة الكنيست والحكومة هو الشعب الإسرائيلي برمته وليس جيل المؤسسين. إذاً، تم فك التماهي والارتباط بين شخوص المؤسسين والدولة. وشكلت هذه اللحظة علامة فارقة انتصرت فيها الدولة ومؤسساتها على الثورة التي أنتجت الدولة، أي أن المخلوق – الدولة – تمرد على التاريخ وعلى مؤسسه.

ثانياً: حدثت تطورات اقتصادية مهمة خلال الثمانينيات تمثلت في عملية الخصخصة الاقتصادية، و خروج الدولة من السوق، ونشوء اقتصاد حر مع استقلال نسبي عن سيطرة الدولة. وتم بذلك فصل الدولة عن السوق، إضافة إلى فصل الدولة عن المجتمع. ومن مفارقات القدر أن هذه الليبرالية الاقتصادية التي قادها حزب الليكود، وإن كان الأمر بتأثير السياسة النيوليبرالية العالمية خلال أواسط الثمانينيات، سمحت بتطور بعض النخب الاقتصادية العربية داخل إسرائيل، و ببروز نخب من الإنتلجنسيا، والطبقة الوسطى التي تطور لديها وعي قومي، وحررت العرب من قبضة السياسة الاقتصادية المركزية للهستدروت وأذرعها.

ثالثاً: رافق هذه الليبرالية الاقتصادية، ليبرالية سياسية أيضاً، وإن لم يترافق هذان العاملان حتماً. فمن ناحية صدّعت حرب 1973 الإجماع القومي الصهيوني، وأجبرته على الصحو من سكرة حرب 1967، كما ازدادت الأصوات النقدية داخل المجتمع الإسرائيلي.

غير أن أهم هذه التطورات حدثت في المجال القانوني، وخصوصاً في المحكمة العليا التي شعرت بأن مرحلة تأسيس الدولة وتقرير الحق الجماعي انتهت، وأن إسرائيل أثبتت وجودها، وبعد أن تحقق تقرير مصير الجماعة، أصبح من الممكن والضروري تحقيق تقرير مصير الفرد – المواطن. وعلى هذه الأرضية أصدرت المحكمة العليا العديد من القرارات التي تمنح المواطنين الحريات السياسية، وتحد من قدرة الدولة على التدخل في شؤونهم الفردية والشخصية، وتضع حدوداً للرقابة العسكرية والسياسية.

رابعاً: مع مرور الزمن أقامت الدولة مؤسسات عديدة ذات طابع دولتي، مستبدلة بذلك مؤسسات اليبشوف التي كانت قائمة على أساس قومي – إثني يهودي. فالمؤسسات الدولية بحكم تعريفها هي مؤسسات لجميع المواطنين وليست لليهود فقط، وكان الكنيست نفسه أولى هذه المؤسسات. ففي سنة 1948، وفي إثر إعلان دولة إسرائيل، أقر مجلس الشعب إجراء انتخابات الكنيست الأول، وقرر نقل جميع صلاحياته (مجلس الشعب) إليه. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الشعب كان مكوناً من هيئات تمثل اليبشوف اليهودي، في حين أن الكنيست، بحكم تعريفه كمؤسسة دولية لا كهيئة ثورية، يمثل المواطنين جميعهم، على الأقل شكلياً، بمن فيهم

المواطنون العرب في إسرائيل. انسحب نموذج الانتقال من مجلس الشعب إلى الكنيست على كثير من المؤسسات، ففتحت الهستدروت أبوابها للعمال العرب رويداً رويداً، وجرى تأسيس وإقامة هيئات دولية أخرى تقوم بحكم طبيعتها الدولية بتمثيل مصالح المواطنين كافة. وصار من غير الممكن إدارة الدولة بمنطق الثورة، فالثورة كي تنتصر كان عليها أن تنتهي، أي أن تغير ذاتها وأن تتحول إلى مؤسسات دولة، أي أنه جرى، رويداً رويداً، إيجاد سقف مشترك، هو سقف الدولة، ينضوي تحته اليهود والفلسطينيون. بناء عليه، ليس مصادفة أن يطفو خطاب الدولة اليهودية بمعناها القومي أول مرة في سنة 1985، وذلك من خلال تعديل قانون الأحزاب وقانون الكنيست، اللذين يفرضان على كل قائمة تنوي الترشح للكنيست أن تعترف بإسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية. لقد جاء هذا التعديل مباشرة بعد أن مثلت الحركة التقدمية⁽²⁾ تحدياً آخر عندما ذهبت إلى الكنيست ببرنامج سياسي يستدل منه تحدي طابع الدولة اليهودي.

إلا إن التغيير الجدي والتصعيد الأكبر بدأ يظهران في مستهل التسعينيات، حين نادى التجمع الوطني الديمقراطي⁽³⁾ بشعار "دولة كل مواطنيها"، وساهم عزمي بشارة شخصياً في توضيح هذا الشعار ونشره وإدراجه في جدول أعمال النخب الثقافية والصحافة الإسرائيلية. وقد حقق هذا الشعار بعض الإنجازات المهمة خلال التسعينيات. وكانت إسرائيل في تلك الفترة، وخصوصاً بعد اتفاق أوسلو، على ثقة كبيرة بالنفس، يغمرها الشعور بأن مشروعها التاريخي انتصر، وأن الفلسطينيين والعرب ودول المنطقة برمتها يوشكون أن يقبلوا بها، وبذلك تطبّع وجودها نهائياً. وعزز هذا الشعور تدفق أفواج المهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم نحو مليون مهاجر، واعتُبر ذلك إنجازاً ديموغرافياً مهماً عزز موقع الأغلبية اليهودية في البلد.

بلغ هذا الوضع أوجه في قرار المحكمة العليا في سنة 2000 في قضية قعدان، وهو مواطن عربي طلب السكن في مستعمرة يهودية مقامة على أراضي دولة، وتم رفض طلبه، فقدم التماساً إلى المحكمة العليا التي قبلت الالتماس بدورها، وأعطت قراراً مبدئياً بضرورة عدم التمييز بين المواطنين في توزيع أراضي الدولة. شكل منطوق التسعينيات هذا، لأول مرة، تحدياً

وبديلاً من فكرة الدولة اليهودية، فحتى تلك اللحظة لم يكن المجتمع الإسرائيلي في حاجة إلى أن يختار، إذ كانت الدولة اليهودية أمراً مفروغاً منه، وكانت الدولة والمجتمع في حالة وحدة واحدة، ولم تكن الدولة بحاجة إلى تعريف نفسها، كما أنها لم تكن قادرة على ذلك.

لكن تطور الخطاب المدني، وخطاب الحقوق، وخطاب الدولة، أعطى خطاب المواطنة، ولو بشكل محدود جداً، معنى معيناً، أي أن الدولة أصبحت مرشحة لأن تكون كياناً قانونياً سياسياً مجرداً فوق الأيديولوجيا والانتماء الديني أو الإثني أو القومي. وأصبحت إسرائيل مرشحة في التسعينيات لأن تكون لأول مرة دولة، مجرد دولة، قائمة فوق الانتماءات وليس استمراراً لها.

يجب ألا يُفهم مما ورد كأن إسرائيل التسعينيات كانت دولة ليبرالية مدنية، دولة المواطنين، دولة حيادية وتنشد المساواة، فقد كانت لا تزال بعيدة عن ذلك، وجلّ ما حدث في هذا العقد هو وضع هذا الإمكان على الطاولة وتداوله. وحتى أعوام قليلة خلت، عندما كنت تقول: "الدولة"، فإن يهوديتها كانت مضمّنة في المصطلح نفسه، أما في التسعينيات فقد أصبح الموضوع قابلاً للنقاش وأصبح على الدولة أن تختار يهوديتها.

شكل تطوّر الخطاب المدني جزءاً فقط مما كان يعتمل في المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة. وفي مقابل تطور هذا الخطاب، ظهر الخطاب اليهودي الديني المشيخاني، وخصوصاً بعد حرب 1967، حين استعادت القوى الدينية ثقّتها بنفسها، وأسبغت على هذا الاحتلال معاني دينية، وأصبح صوغ الأسئلة السياسية عن إمكان إخلاء أماكن مقدسة للشعب اليهودي، مثل الخليل، خاضعاً للخطاب الثيولوجي الديني بدلاً من أن يكون خاضعاً لموازين قوى أرضية سياسية. ووجد هذا الخطاب تعبيره الأقوى داخل القوى الدينية القومية، وداخل المعاهد الدينية القومية (الشيثفوت)، وكانت حركة "غوش إيمونيم" أحد تجلياته الواضحة.

وقف هذا الخطاب بالمرصاد لمن يختلف معه في الرأي، وكانت أولى ضرباته اغتيال رئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين في سنة 1995، إذ في ذلك الوقت، علل القاتل يغال عمير فعلته بكون اتفاق أوسلو الذي قاده رابين، قد تم تمريره في الكنيسة بالاعتماد على أصوات أعضاء كنيسة عرب، ودلالة ذلك أن الشعب اليهودي فقد قدرته على تقرير مصيره بيديه، وأوكل جزءاً منه إلى أيدي

عربية. وبالتالي، فإن هذا الشعب، وفق منطق عمير، لم يعد سيداً وحيداً لا منازع له في السيادة على البلد وفي اتخاذ القرارات الحاسمة. وقد اجتاحت هذا التيار الجارف إسرائيل بقوة كبيرة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستعادة اليمين الإسرائيلي ثقّته بنفسه باعتبار أن الانتفاضة أثبتت أن "لا شريك فلسطينياً للسلام".

ومنذ ذلك الحين، ما زالت الهجمة شرسة ومستمرة على الإنجازات المحدودة والضئيلة أصلاً، التي تم إحرازها في التسعينيات. فإسرائيل ما بعد الانتفاضة لا تستطيع أن تتحمل مجرد فكرة احتمال أن تكون شيئاً آخر غير الدولة اليهودية، وقد أثارت فكرة "إسرائيل دولة كل مواطنيها" الذعر لدى اليهود الإسرائيليين، وهم يسعون لدفن الفكرة كي يعضوا أنفسهم من ضرورة التفكير فيها أصلاً. إن السهولة النسبية التي يتم فيها نجاح اليمين في إسرائيل في تحقيق ذلك تدل على هشاشة الإنجازات التي تحققت في التسعينيات، والتي على الرغم من كونها إنجازات محدودة جداً ومتواضعة فإنها كانت كافية لاستنفار قوى عديدة لإعادة الولاء إلى يهودية الدولة.

سيكون من الخطأ الفادح الاعتقاد أن يهودية الدولة هي موضوع يخص اليمين الإسرائيلي فقط، إذ إنه موضوع إجماع داخل المجتمع الإسرائيلي، لكن ذلك لا يعني أن هناك تطابقاً كاملاً بين الصيغة التي يرتئها اليمين الإسرائيلي وتلك التي يرتئها اليسار الليبرالي، على ضالته وهامشيته.

إن القضية الأساسية التي يلتقي فيها اليسار واليمين تتعلق بالإبقاء على أغلبية يهودية داخل إسرائيل، وبالتالي معارضة كلية لحق العودة. كذلك يلتقي الطرفان على موضوعات أخرى أقل أهمية، مثل دور اللغة العبرية في الحياة العامة، وعلاقة الدولة بيهود المهجر. غير أن نقاط الاتفاق، والإجماع يجب ألا تخفي عن الأعين نقاط الخلاف، وإن كانت هذه الأخيرة آخذة في الاضمحلال.

من الأمور التي ينبغي نتناهاو تحقيقها من وراء وضع هذا الطلب على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين هو تحقيق إنجاز يتعلق بمستقبل الدولة الإسرائيلية ومصيرها وطبيعتها في النقاشات داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه. فهو بذلك يطلب إسكات الأصوات جميعها داخل مجتمعه (الصوت الفلسطيني في إسرائيل أولاً، وبعض اليهود غير الصهيونيين ثانياً) التي تنادي إما بدولة المواطنين،

وإما بدولة ثنائية القومية، أو بكليهما معاً، داخل إسرائيل نفسها. وبالتالي، فإنه يهدف من خلال اعتراف رسمي من منظمة التحرير الفلسطينية إلى إخماد النقاش داخل المجتمع الإسرائيلي. فإذا كان صاحب الشأن الأول – المفاوض الفلسطيني – قبل بالدولة اليهودية، فما بالكم أنتم تعارضونها في الداخل؟ أي أنه يريد الاستعانة بقوى خارجية على حسم نقاش داخلي.

يبقى من المثير للتعامل مع طلب الاعتراف بحقوق اليهود كمجموعة قومية، وخصوصاً عندما يأتي الأمر من الليكود، الوارث الطبيعي لحركة حيروت، ابنة التيار التنقيحي في الصهيونية. لقد كتب جابوتنسكي في سنة 1927 مقالته الشهيرة عن الجدار الحديدي، والتي فحواها أن لا طائل من محاولة استرضاء الفلسطينيين والعرب بصورة عامة، لأن ذلك يعتبر استهزاء بهم. فالعرب، كبقية الشعوب الأصلية، لن يقبلوا الوجود القومي اليهودي، وسيرفضون الصهيونية، وكذلك التنازل عن وطنهم، وبالتالي يجب ضربهم بقوة وإقامة جدار حديدي بين الدولة اليهودية التي ستقوم وبينهم. ولا بد من أجل تحقيق ذلك من الركون إلى قوة دولية عظمى تساند الدولة اليهودية. إلا أن أهم ما في المقالة هو غياب الحاجة والرغبة في الوصول إلى اعتراف العرب بحقوق اليهود. وبمصطلحات هيغلية، يمكن القول إن جابوتنسكي لم يكن يعتقد أن السيد يحتاج إلى اعتراف من العبد به، إذ يكفي اعتراف الأسياد الآخرين به سيداً، وليذهب العبد إلى الجحيم.

هل هناك تغيير في دور العبد الفلسطيني في الرواية أو النص اليميني؟ لن أجيب عن هذا السؤال بنعم أو لا، لكن سأسجل الملاحظات التالية: إنه لمن المثير للانتباه أن اليمين الإسرائيلي لا يكتفي بلغة القوة والأمر الواقع، فهو يريد التحول إلى لغة الاعتراف، أي إلى لغة الحقوق. فهو يريد اعترافاً فلسطينياً بحق اليهود في تقرير المصير في دولة خاصة بهم. إن ننتياهو يريد من وراء ذلك في حالة الوصول إلى حل أن يكون هذا الحل نهائياً، أي أن يحل مشكلة سنة 1967 وكذلك مشكلة سنة 1948.

(* كاتب وأكاديمي فلسطيني).

وبهذا المعنى، فإنه يريد حلاً جذرياً، لكن من دون العودة إلى الجذور، ويريد إقفال الملف التاريخي قبل أن يفتحه أصلاً، ويريد من الفلسطينيين التنازل عن حق العودة قبل أن يعترف بوجود حق كهذا. إلا إنه على الرغم من هذا وذلك، فإن الانتقال إلى خطاب الاعتراف وخطاب الحقوق يجب ألا يخيف الفلسطينيين. إن أي حل تاريخي مع إسرائيل، وليس مجرد تسوية، عليه أن يوضح ما هي حقوق اليهود. إن أهمية خطاب ننتياهو تكمن في أنه يعيد الصراع إلى أبعدياته الأولى، ويطرح السؤال عن حقوق اليهود أنفسهم، وبالتالي، يعيد المشهد في فلسطين إلى ما كان عليه قبل سنة 1948، شاء ذلك أم أبى. إن ننتياهو من دون أن ينتبه، ومن غير قصد، يجعل حق اليهود في فلسطين موضوعاً للنقاش، فضلاً عن أنه يدعو العرب والفلسطينيين إلى التدخل في طبيعة الدولة اليهودية وشكلها. إن اشتراط ننتياهو بعضه تعجيزي يهدف إلى عرقلة المفاوضات، لكن بعضه الآخر يشكل اعترافاً ضمناً بأن الحصول على اعتراف السيد وراء البحر، لا يكفي لإنجاح مشروع الدولة اليهودية، وأن لا بديل من اعتراف الضحية نفسها. لا حل وشيكاً في الأفق للقضية الفلسطينية، وهذه الحكومة غير مؤهلة للتقدم في أي مفاوضات جدية، كما أن إسرائيل اليوم، ببسارها وبيمينها، غير قادرة، من دون ضغط خارجي، على الوصول إلى أي تسوية تضمن الحد الأدنى من العدالة التاريخية، وبالتالي لا ضرورة لتقديم تنازلات مجانية. ويجب التمييز بين خطاب الاعتراف بالدولة اليهودية وبين الاعتراف بالحقوق السياسية الجماعية لليهود. إلا إن المفاوض الفلسطيني، باعتقادي، يستطيع قبول تحدي ننتياهو والاشتباك معه من دون خوف. أردتَ يا ننتياهو الحديث عن حقوق اليهود في فلسطين، إذاً تفضل، هذه هي شروطنا للاعتراف بحقوقكم! غير أن هذه ليست مهمة سهلة على الإطلاق، لأنها تفرض على الفلسطيني أن يحدد شروطه للمصالحة التاريخية مع إسرائيل. ■

(1) اليبشوف: الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، في جميع مرافقه ومؤسساته وهيئاته السياسية والاقتصادية.

- (2) الحركة التقدمية حركة سياسية قامت في مطلع الثمانينيات، وطرحت موضوع دولة المواطنين، ورفعت خطاب الهوية الفلسطينية، وكان من قادتها محمد ميعاري ومانى بيلو.
- (3) التجمع الوطني الديمقراطي حزب سياسي عربي تأسس في سنة 1996، وخاض الانتخابات في تلك السنة، ومنذ ذلك الحين له ممثلون في الكنيست، وأهم مطالبه دولة المواطنين وحكم ذاتي ثقافي للفلسطينيين في إسرائيل.